الأمم المتحدة S/PV.7917

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩١٧

الخميس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/271)

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/285)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/271)

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2017/285)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي لجمهورية مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة. ويسرني أن أرحب بالسيد لاكروا في المجلس لأول مرة بصفته الجديدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/271، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، والوثيقة S/2017/285، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على الترحيب بي في المجلس للمرة الأولى.

(تكلم بالفرنسية)

إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة منذ تعييني على رأس إدارة عمليات حفظ السلام. وأشيد، في هذا الصدد، بسلفي، السيد إرفي لادسوس، على تفانيه وجهوده الدؤوبة لصالح السلام. وأؤكد لأعضاء المجلس أنني سأتصدى للتحديات التي أُسندت إلي بعزم وعن اقتناع، وأنني أعتزم العمل مع مجلس الأمن بصراحة وشفافية كبيرتين.

قبل أسبوعين تقريبا، تسنت لي الفرصة، بمعية السيد إرفي لادسوس، لزيارة مالي والتحدث إلى سلطاتها، بمن في ذلك الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا؛ وأعضاء الحكومة، بمن فيهم الوزير عبد الله ديوب؛ وفريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر؛ وإلى موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين يقومون بعمل ممتاز في ظل ظروف صعبة.

لقد أُحرز تقدم إيجابي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، كما يتبين من تقرير الأمين العام (S/2017/271) الذي قُدم إلى المجلس في الشهر الماضي. وبدأ تفعيل الدوريات المشتركة في غاو منذ ٢٠ شباط/فبراير، على الرغم من الهجوم الخسيس على مخيم آلية تنسيق العمليات في غاو في ١٨ كانون الثاني/يناير. وأعلنت لجنة متابعة الاتفاق أمس عن إنشاء سلطات مؤقتة في تاوديني وتمبكتو بحلول ١٣ نيسان/أبريل، وذلك بعد إنشاء سلطات مماثلة في غاو وكيدال وميناكا. وتشير هذه التطورات إلى العودة التدريجية لسلطة الدولة في شمال مالي نتيجة الترتيبات المؤقتة، فيما لا تدخر البعثة المتكاملة وسعا، من خلال مساعيها الحميدة، لمساعدة الأطراف على تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

غير أننا يجب أن نكفل أن تتوفر للسلطات الجديدة والوحدات المشتركة الموارد الكافية للوفاء بمسؤولياتها السياسية والأمنية وأن يتم توفير الخدمات الأساسية للسكان

على جناح السرعة. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نوضح مدة هذه الترتيبات المؤقتة في ضوء بدئها المتأخر، علاوة على وضع الجماعات المنشقة في مقابل تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف ضمن إطار آلية المتابعة. وقد أوضحت لنا السلطات المالية أن مناقشة هذه المسائل جارية.

وفي هذا الصدد، كان مؤتمر الوفاق الوطني، الذي انتهى يوم الأحد، ٢ نيسان/أبريل، فرصة فريدة للجمع بين مختلف شرائح السكان في مالي، فضلا عن الأطراف الموقعة. وعلى الرغم من تأخر مشاركة بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل تنسيقية الحركات الأزوادية والمعارضة السياسية، تمكن الماليون من مختلف مناطق البلد من الحديث مع بعضهم بعضا للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٢. ويحدونا الأمل في أن يكون التقدم المحرز خلال هذه الأيام الخمسة بمثابة أساس لصياغة ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية، وأن يثري عملية مراجعة الدستور، وفقا لأحكام اتفاق السلام والمصالحة.

غير أنه على الرغم من التقدم المحرز خلال الأشهر القليلة الماضية، وفيما تلوح انتخابات عام ٢٠١٨ في الأفق، لا يمكننا أن نتجاهل التأخيرات الكبيرة المستمرة وهشاشة المكاسب التي تحققت. وعموما، فإن تنفيذ الاتفاق لا يزال بطيئا. كما أن الاستراتيجية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن لم توضع بعد في صيغتها النهائية. ومعايير إدماج المقاتلين من الجماعات الموقعة على الاتفاق لم تُحدد بعد ولا تزال مواقع التجميع الثمانية التي بنتها بعثة الأمم المتحدة خالية. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وأمنية طويلة الأجل، ولا سيما فيما يتعلق بمستقبل الجيش الوطني المعاد تشكيله. ويعيق هذا الافتقار إلى الوضوح في الإطار المؤسسي الجهود المبذولة على الأرض ولا يفضي إلى تهيئة مناخ من الثقة بين الأطراف. ومن شأن هذه الحالة أن تؤدي إلى تجزئة المشهد الأمني والسياسي وأن تزيد من تعقيد عملنا من أجل السلام. ولذلك، من المهم للبعثة، أكثر من أي وقت مضى، أن تمارس دورها السياسي بقوة وأن تدعم عملية السلام.

ولا يزال الوضع يثير القلق. فالهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية تتواصل وتزداد تطورا. وأثني، في ذلك الصدد، على البعثة وبخاصة الجنود الذين فقدوا أرواحهم أثناء الخدمة في هذه العملية. وأريد أيضا أن أنعي الجندي الفرنسي في عملية بارخان، والذي فقد حياته بالأمس. وكما يعلم المجلس، فقد أنشئت شراكة جديدة تضم أنشط الجماعات الإرهابية في مالي تحت راية تنظيم القاعدة وبقيادة إياد آغ غالي، زعيم حركة أنصار الدين. وفي هذه الأثناء، يعمل تنظيم داعش ببطء لإظهار وجوده في قطاع الساحل والصحراء.

ويبعث هذا التقارب بين التهديدات على الانزعاج الشديد في سياق حيث حضور الدولة ضعيف بل غير موجود في بعض الأحيان، وحيث لا يزال يتعين تحويل تنفيذ اتفاق السلام إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسط البلد لا يزال مسرحا للتوترات المكثفة التي تغذيها الجماعات المتطرفة التي تتحدى سلطة الدولة وتنفذ اغتيالات مستهدفة، وتجبر المدارس على الإغلاق في بعض المناطق، مما يحرم الأطفال من التعليم. واستجابة لهذه الحالة، وضعت السلطات المالية خطة أمنية متكاملة للمناطق الوسطى، وهو ما أرحب به. وهذا النهج متعدد الأبعاد ضروري ومرحب به، وستواصل البعثة دعمه.

وفي ظل هذه الحالة، تظل الشبكات الإجرامية العابرة للحدود نشطة للغاية. والإيرادات المتأتية من هذا الاتجار غير المشروع هدية مالية للجماعات الإرهابية العاملة في شمال مالي. إن التأخيرات في عملية السلام وغياب سلطة الدولة في كثير من الأحيان، توفر فرصة لأعداء السلام من أجل تحقيق مصالحهم الاقتصادية. وهذا الوضع لا يمكن السكوت عليه،

ويجب أن يتوقف. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود لهذه الشبكات، هناك حاجة إلى اتباع نهج إقليمي.

ونرحب بجهود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى إنشاء قوة إقليمية، بخطوة أولى تتمثل في تعزيز التعاون عبر الحدود. ونحن نستكشف الكيفية التي يمكننا بها تقديم الدعم الفعال لهذه المبادرة كي تُسهم إسهاما إيجابيا في عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوة بارخان الفرنسية. ومع ذلك، فلا نغفل عن الحاجة إلى إدراج جهود تثبيت السلام في إطار اتفاق السلام. وتوجد فرص وأوجه تكامل بين جهود حفظ السلام والمبادرة الإقليمية التي أطلقتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وسنحاول توضيحها مع شركائنا. وفي المستقبل القريب، ستعزز البعثة الدعم للقوات المسلحة المالية وتنفيذ الإصلاحات المتوخاة في مجال الدفاع والأمن.

وفي هذا السياق، ستواصل البعثة القيام بدور سياسي وأمني رئيسي، لا سيما باعتبارها إحدى الجهات الرئيسية التي توفر الاستقرار في شمال البلد وجزء من وسطه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن البعثة تتخذ الخطوات اللازمة لتكييف أولوياتها ووضعها استنادا للمخاطر والتقدم المحرز على أرض الواقع، ووفقا لولايتها، مع مراعاة أمن موظفيها والهدف المتمثل في توفير أفضل دعم ممكن.

كما نواصل تعبئة الجهود التي نبذلها مع البلدان المساهمة بقوات، واستكشاف الشراكات والمفاهيم المبتكرة من أجل سد الثغرات التشغيلية. وإذا كنا ما زلنا غير قادرين على نشر ٢ ٠٤٩ فردا عسكريا و ٤٨٠ فردا من قوات الشرطة المأذون بها بموجب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، فإن هناك آفاق حقيقية للغاية لإحراز تقدم، ونحن مصممون على بذل قصارى جهدنا لضمان تحقيقها بأسرع ما يمكن. أن نشر قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى مالي، الذي كان مقررا أصلا في شباط/فبراير، ينبغي أن يتم بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر. أما بالنسبة لكتيبة اللوجستيات، فستنشر سري لانكا سرية في شهر تموز/يوليه، وستنشر مصر ثلاث سرايا بين شهري تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر. كما نواصل جهودنا لنشر القدرات الأخرى، بما في ذلك النقل والطائرات العمودية الهجومية، من بين أمور أخرى.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، هناك ثلاث نقاط هامة في هذه المرحلة. أولا، ضرورة مواصلة تشجيع الأطراف بقوة على مضاعفة جهودها للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام وتوضيح الخطوات التالية بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية في حزيران/يونيه. ثانيا، يتعين علينا التصدي لآفة الجريمة المنظمة الدولية وعبر الوطنية وأثرها على جهود السلام. وفي هذا الجانب بالذات، أعرب لمجلس الأمن بالفعل عن اعتزامه النظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد المخربين. ونعتقد أن الوقت قد حان للنظر في إنشاء نظام الجزاءات هذا. وأخيرا، وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية السائدة، تواصل البعثة تكييف أولوياتها ووضعها، في إطار الولاية الحالية، من أجل تقديم دعم أفضل. وسنعود في الوقت المناسب إذا كان هناك أي تعديلات مطلوبة في ولاية البعثة، ولا سيما في تقرير نهاية الولاية القادم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأشكره على قيادته ووقته. ونتطلع إلى العمل معه.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، أود أن أتقدم باسمنا جميعا بتعازينا لفرنسا في فقدان جندي في مالي أمس. نحن نعرف التضحيات التي تقدمها قواتنا العسكرية عندما تقوم بهذا العمل، وقلوبنا وصلواتنا مع شعب فرنسا اليوم.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بوزير خارجية مالي، معالي السيد عبد الله ديوب، الذي يكتسي حضوره أهمية بالنسبة لنا جميعا ولجهودنا المشتركة في مالي.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام الجديد لعمليات حفظ السلام، السيد جون – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية المستنيرة للغاية، وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب له عن أحر التمنيات بالنجاح في مهامه الجديدة.

وبعد مرور سنتين تقريباً على التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وعلى الرغم من التقدم الحقيقي المحرز، فإن مالي في حالة صعبة ولا تزال معرضة لتهديد الجماعات الإرهابية. إن تحالف الجماعات الإرهابية الذي أعلن قبل شهر تحت لواء تنظيم القاعدة في منطقة الساحل بقيادة إياد أغ غالي، يكشف عن منافسة خبيثة بين تنظيم داعش وتنظيم القاعدة في أفريقيا. وفي هذا السياق، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الأطراف المالية بتنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا وعلى مستويين.

أولا، على المستوى السياسي، ثمة حاجة ملحة إلى أن تنفذ الأطراف المالية الاتفاق بشكل كامل. وبعد شهور طويلة من الركود، أحرزت الحكومة والمجموعة المسلحة الموقعة تقدما حقيقيا في الآونة الأخيرة، للوفاء بالتزامهما بموجب اتفاق السلام. وهذا يشمل إنشاء بعض السلطات المؤقتة في شمال البلد، وإطلاق دوريات مختلطة في غاو، وعقد مؤتمر الوفاق الوطني، الذي يجمع بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية غير أن هذه الإنجازات لا تزال هشة وغير كافية بعد مرور قرابة عامين من توقيع الاتفاق. وعلى أرض الواقع، ينبغي أن يشهد سكان شمال مالي بعض التحسن الملحوظ في ظروف معيشتهم. فالإدارات المؤقتة لم تباشر أعمالها بعد، ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب غير كافية، و لم تحرز عملية إعادة توطيد دولة مالي في الشمال أي تقدم يذكر، وكذلك هو الحال بالنسبة لإعادة إدماج المحاربين القدامى. ونطلب من الأطراف الموقعة أن تنحي عدم الثقة جانبا وأن تظهر صدقها في تنفيذ اتفاق السلام.

وقد أوصى الأمينان العامان، بان كي – مون وغوتيريش، مجلس الأمن في تقريريهما المتعاقبين عن مالي، بفرض جزاءات ضد من يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام. ونعتقد أن هذا النهج ضروري من أجل إزالة العقبات العديدة لعملية السلام وتشجيع جميع الأطراف الفاعلة المالية في الميدان على اختيار جانب السلام. كما ينبغي أن يستهدف إنشاء نظام جزاءات لمجلس الأمن المتورطين في الاتجار بالأشخاص، والذين يعرقلون أي سلام قد يتعارض مع مصالحهم، سواء كانوا من الموقعين على الاتفاق أو لم يكونوا.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز تعبئته دعما لتنفيذ اتفاق السلام. وتؤكد فرنسا مجددا وبشكل خاص دعمها الكامل للمساعي الحميدة التي يبذلها السيد النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي. كما نرحب بالدور الذي اضطلعت به الجزائر بوصفها تقود جهود الوساطة الدولية، ونؤيد التزامها الراسخ.

أما على المستوى الأمني، فثمة حاجة ملحة إلى أن تقوم الأطراف المالية أيضا بتنفيذ اتفاق السلام بشكل كامل. والوقت الذي تبدده الأطراف المالية الموقِّعة على الاتفاق هو الوقت الذي تكسبه الجماعات الإرهابية. وانتشار الهجمات الإرهابية في وسط مالي دليل على ذلك. وعلى النقيض من ذلك، فإن إعادة توطيد وجود دولة مالي في الشمال، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، من شأنه أن يعيد أمل الشعب في السلام. إن التنفيذ الملموس لاتفاق السلام يجب أن يثبت للجميع، ولا سيما الشباب العاطلين عن العمل في الشمال، أن صوت الإرهاب وصوت تجار المخدرات هو طريق مسدود.

وفي الوقت نفسه، فإن الهجمات المتكررة ضد قوات الأمن المالية في الشمال تضع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان، على خط المواجهة مع الجماعات الإرهابية. باسم فرنسا، أود أن أحيي شجاعة ذوي الخوذات الزرقاء في مالي، الذين يقومون بعملهم في ظل ظروف صعبة للغاية.

إن البعثة المتكاملة، وهي العملية الوحيدة للأمم المتحدة لحفظ السلام التي تواجه بيئة إرهاب، بحاجة إلى تعزيز. ويجب أن تحصل البعثة بصورة عاجلة على الموظفين والمعدات التي أقرها مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). ويحدونا الأمل في أن تلتزم بلدان جديدة بالمساهمة بقوات في مالي خلال الاجتماع الخاص المقبل المتعلق بتشكيل قوات البعثة، والذي سيعقد في نيويورك في ٨ أيار/مايو.

إن البعثة تمثل عملية رائدة للأمم المتحدة بولايتها القوية ووسائلها التكنولوجية غير المسبوقة. ولولا وجود البعثة المتكاملة وعملية بارخان لدعم مالي، لتمكنت الجماعات الإرهابية من إعادة إيجاد ملاذ آمن يمكنه استقبال الإرهابيين من جميع أنحاء العالم. وتواصل عملية بارخان الفرنسية، من جانبها، تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في الحالات التي يتعرّض فيها حفظة السلام لخطر شديد. وتنتشر عملية بارخان، التي أُطلقت في عام ٢٠١٤ بناء على طلب دول منطقة الساحل، الآن على رقعة من الأراضي أكبر من مساحة أوروبا الممتدة من لشبونة إلى موسكو. وهي تشمل ٠٠٠ ٤ فرد عسكري وطائرات مسيرة من دون طيار وطائرات وطائرات عمودية ومئات المركبات. ونجحت عملية بارخان في جعل ١٥٠ إرهابياً عاجزين عن القتال، فيما صادرت أو دمرت عدة أطنان من الذخائر والأسلحة خلال عام ٢٠١٦.

وترحّب فرنسا بمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلقة بإنشاء قوة مشتركة من أجل مواجهة توسع التهديد الإرهابي على الصعيد الإقليمي – مع التركيز لأول مرة على تأمين المناطق الحدودية. كما نرحب بالدعم الذي يعتزم الأمين العام تقديمه لهذا المشروع بالتنسيق مع دول المنطقة والاتحاد الأفريقي. وستصبح هذه القوة لمكافحة الإرهاب جزءاً من عملية السلام إجمالا في مالي. ولن يضمن تحقيق السلام الدائم إلا تنفيذ الأطراف المالية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي تنفيذا كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، يُنتظر أن تكمل القوة جهود بعثة الأمم المتحدة. ومنذ أن أنشئت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تضطلع القوات المسلحة من مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو بانتظام بعمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود، والتي تقدم لها عملية بارخان الدعم التشغيلي.

وكما ذكرتم، سيدتي الرئيسة، وأنا شخصياً ممتن لذلك، فقد توفي أمس جندي فرنسي في مالي في سياق عملية كهذه بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وهو الجندي الفرنسي التاسع عشر الذي يقضي نحبه في منطقة الساحل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويبقى تصميمنا كاملا – وأقول إنه أقوى من أي وقت مضى – في مساعدة بلدان الساحل على بناء قدراتها للتصدي لتهديد الإرهاب. ونأمل أن يدعم مجلس الأمن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ما تقوم به من مهام.

تتحمل الأطراف المالية مسؤولية تاريخية حتى يتسنى لشعب مالي أخيراً التمتع بالسلام الدائم. ومن جانبه، يجب أن يكثف مجلس الأمن جهوده لحل هذه الأزمة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إن تحقيق السلام في مالي تحدٍ حاسم بالنسبة لنا جميعاً.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأرحب ترحيباً حاراً هنا اليوم بحضور معالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

أولاً وقبل كل شيء أود، من خلال الوفد الفرنسي، أن أعرب عن التعازي لشعب وحكومة فرنسا في وفاة أحد جنودها في عملية بارخان، والذي ضحى بحياته في الكفاح من أجل الحرية والاستقرار في مالي.

إن نظر مجلس الأمن في التقرير (S/2017/271) المقدم من الأمين العام عن الحالة في مالي تمشياً مع القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) يتيح فرصة أخرى لنا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي، والذي تعتبره السنغال خريطة الطريق الوحيدة للمضي قدماً. والإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، والذي أهنئه بحرارة على توليه منصبه الجديد، تبين بجلاء أنه لا يزال أمامنا شوط طويل. ونرحب بتعيين السيد لاكروا ونؤكد له الدعم الكامل من الوفد السنغالي لنجاحه في هذا المسعى.

ومن الواضح أن التزام حكومة مالي بعدم ادخار أي جهد في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام – وهو التزام أثق بأن الوزير ديوب سيؤكده مجددا بعد قليل – يعطينا سبباً للاعتقاد بأن هذا الأمر، مقترنا بالتصميم القوي والثقة المتبادلة بين الأطراف الموقعة، سيكون بمثابة التدبير الوحيد لتحقيق مصالحة ناجحة ودائمة. ونعتقد أن مؤتمر الوفاق الوطني الذي عقد مؤخراً خطوة إيجابية في هذا الصدد. وبينما لم يتبق سوى أقل من شهرين على نهاية الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة، ونظراً لبطء وتيرة تنفيذ مختلف عناصر الاتفاق، يود الوفد السنغالي أن يُبرز النقاط التالية:

أولاً، هناك حاجة إلى وضع تدابير مؤقتة فعالة في جميع المناطق المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين سلطات مؤقتة في غاو وكيدال وميناكا. ونأمل أن يتم قريباً الأمر نفسه في تاوديني وتمبكتو.

ثانياً، إن بدء دوريات مشتركة هو متطلب آخر لمواجهة التحديات الأمنية في شمال ووسط البلد. وفي هذا الصدد، يجب أن تحذو منطقتا كيدال وتمبكتو حذو غاو، حيث تُسير هذه الدوريات بالفعل.

ثالثاً، من المهم أيضاً تسريع عملية الإصلاح المؤسسي، ولا سيما في مجال الأمن. وهذا سيجعل من الممكن تيسير إعادة هيكلة القوات المسلحة المالية، التي سيساعد وجودها الفعال في الشمال على ضمان استعادة سلطة الدولة في ذلك الجزء من البلد، حيث يتزايد انعدام الأمن وجميع أنواع الاتجار. ووجود بعثة الأمم المتحدة وعملية بارخان في المنطقة أمر مطمئن بالفعل. ولكن يجب تعزيزهما بجيش وطني يتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن والسلامة للمواطنين. ولذلك، فإن السنغال تصر، طوال هذه العملية برمتها، على ضرورة تدريب القوات وتجهيزها، ولا سيما بالنظر إلى القانون الجديد المتعلق بالتخطيط العسكري الذي اعتمدته الجمعية الوطنية.

رابعاً، فيما يتعلق بنشر قوة الرد السريع، ومع عدم المساس باجتماع تشكيل القوات الذي سيُعقد هنا في ٨ أيار/مايو، بوسعي أن أؤكد أن ذلك سيحدث في أقرب وقت ممكن. وتتخذ السنغال الآن التدابير المناسبة في هذا الصدد. وأود أيضاً أن أعلن أنه سيجري إيفاد بعثة تقييم، في غضون أسبوعين من الآن، لمعرفة الكيفية التي يمكننا بها تحديداً ضمان نشر الطائرات العمودية.

ستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه. وبغية تجديد ولايتها، لا بدّ من أن تؤخذ في الاعتبار البيئة العدائية المستمرة التي تعمل فيها البعثة. وبالنظر إلى طابعها المتعدد الأبعاد، من الواضح أن البعثة لا يمكن أن تُعتبر عملية حفظ سلام تقليدية. وهنالك حاجة واضحة لتعزيز قدراتها التشغيلية. وفي هذا الصدد، أود أن أُذكر بأحكام القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). ففي الفقرة ١٩ (د)، يطلب المجلس من البعثة

”استباق وردع التهديدات واتخاذ خطوات نشطة وقوية لمواجهة الهجمات غير المتناظرة ضد المدنيين أو

موظفي الأمم المتحدة، من أجل ضمان استجابات سريعة وفعالة للتهديدات بالعنف‘‘.

ولذلك، فإن السنغال تواصل الدعوة إلى تجهيز بعثة الأمم المتحدة بشكل ملائم.

وأختتم بالتذكير بأن بلدي قد نشر كتيبة احتياطية قوامها ٤٢٥ فردا في البعثة المتكاملة، إلى جانب وحدة هندسية قوامها ١٤٠ فردا ووحدتي شرطة قوامهما ما مجموعه ٢٨٠ فردا، وكما ذكرت لتوي، فإن نشر قوة الرد السريع جار على قدم وساق. وأؤكد من جديد لوزير الخارجية دعم وفد السنغال الكامل لمالي في سعيها إلى تحقيق السلام والمصالحة.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أرحب ترحيبا حارا بوكيل الأمين العام لاكروا في أول جلسة له بمجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معه.

(تكلم بالفرنسية)

كما إننا نرحب بوزير الخارجية ديوب في المجلس.

(تكلم بالإنكليزية)

وكذلك أعرب عن تعازينا لفرنسا على فقدان فرنسي آخر من حفظة السلام في مالي.

إن الحالة في مالي لا تزال تستحق اهتمامنا، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية. ونحن نشيد بالتقدم الذي أحرز في إنشاء السلطات المؤقتة وبدء الدوريات المختلطة، ولكن مع تبقي ثلاثة أشهر فقط من الفترة الانتقالية، فإن إحراز تقدم في التنفيذ يصبح أكثر إلحاحا، وما زال يتعين إكمال العديد من الإجراءات. ولذلك، فإننا نشجع الحكومة على مضاعفة جهودها للوفاء بمعايير كانون الأول/ديسمبر المرجعية واتفاق السلام والمصالحة في مالي، حتى يجني الماليون فوائد السلام. كما ندعو جميع الأطراف إلى التسليم بالحاجة إلى بعض الوقت بعد انتهاء الفترة الانتقالية لتوطيد التقدم، لا سيما فيما يتعلق بالسلطات المؤقتة. وسيكون التزام الجزائر المتواصل بالعملية مهما جدا.

ويجب أن يشعر جميع الماليين بأنهم يتولون زمام الأمور فيما يتعلق بمستقبل البلد. وينبغي للحكومة أن تبذل كل جهد ممكن لضمان أن تشكل المشاورات الشاملة وقنوات التفاعل بين المواطنين والدولة جزءا من عملية الاستعراض الدستوري. وذلك يشمل معالجة المسألة الحاسمة للعلاقات بين المركز والأطراف، والأحكام الأساسية لاتفاق السلام. وقد شجعتنا المشاركة الواسعة للمرأة في مؤتمر الوفاق الوطني في الأسبوع الماضي، ونؤكد على أهمية ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وقيادتها على جميع مستويات عملية السلام. ونشجع الأمين العام على إجراء المزيد من التقييم للتقدم المحرز في هذا المجال في تقريره المقبل.

ومن الملح أن نعالج الحالة الأمنية المتردية في المناطق المركزية في مالي. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب أن تعزز الولاية المنقحة مكانة الأمم المتحدة الفاعلة وقدرتها على استخدام مساعيها الحميدة لتعزيز الأمن. ويجب أن تتجاوز تطلعات الحكومة لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في منطقتي موبتي وسيغو، مجرد الوجود المادي وأن تنبني على نهج للإدارة محوره الإنسان. ومن المهم بناء الثقة في مشروعية مهام الدولة، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ونرحب بوضع الحكومة استراتيجية متعددة الأبعاد للمنطقة ونشجعها على سرعة التنفيذ. وسيكون وجود خدمات شرطة جديرة بالثقة وموجهة نحو المجتمع ومرتكزة على حقوق الإنسان، إلى جانب رؤية واضحة لإصلاح القطاع الأمني، أمرا أساسيا.

سيعقد المجلس مناقشة بشأن حفظ السلام، في وقت لاحق اليوم. وسنشدد على اعتقادنا بأهمية أن تكون عمليات

حفظ السلام جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا للسلام. وينبغي أن تكون أولوية السياسة في مالي، كما في أماكن أخرى، مبدأ توجيهيا لمشاركة الأمم المتحدة. وذلك يعني أيضا أن علينا أن نستثمر في الموارد الصحيحة للتأكد من أنه يمكننا تقديم الدعم الكافي للحلول السياسية. ولذلك السبب، نشجع الأمانة العامة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل – في المرحلة السابقة لتجديد الولايات – على تقديم تحليل نزاعات وتحليل سياسي يراعي السياق. وينبغي لهذا التحليل أن يشكل الأساس لمناقشات عملية المنحى بالمجلس، بما في ذلك زيادة الاتساق بين العنصرين المدني والعسكري.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمانة بالفعل لتعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ والكفاءة في عملية تشكيل القوات بالبعثة، على النحو الذي طولب به في جلسة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7874). ونحن نحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على الاستفادة من تلك المبادرة، ولا سيما أثناء المؤتمر القادم لتشكيل القوات في أيار/مايو، بغية معالجة الثغرات طويلة الأمد في القدرات البعثة المتكاملة. وتود السويد كذلك أن تؤكد على مسؤوليتنا المشتركة عن زيادة عدد النساء في جميع أنواع الوظائف وعلى جميع المستويات داخل البعثة المتكاملة.

وأخيرا، فإن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطوة إيجابية في معالجة البعد الإقليمي للتحديات في مالي. وينبغي معالجة عدد من المسائل قبل أن تصبح جاهزة للعمليات، ولا سيما علاقتها بالبعثة وقواعد الاشتباك. فيجب أن يكون ضمان التعاون والعمل المشترك مع الجهات الأمنية الأخرى وضمان التفريق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والجيش، وكذلك بين الجيش والشرطة، من الأولويات. وكذلك نشدد – في ذلك الصدد – على ضرورة إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك عن طريق تسريع الجهود الرامية إلى وضع معايير للإدماج لضمان إصلاح الجيش الوطني إصلاحا حقيقيا.

وينبغي الترحيب بالتزام الأطراف الموقعة على اتفاق السلام بالمضي قدما بطريقة تفيد جميع الماليين. غير أننا ما زلنا بحاجة إلى أن تبذل جميع الأطراف جهدا مكثفا إذا أريد تحقيق الإمكانات الكاملة للاتفاق. وقد أثبتت البعثة أنها أداة حاسمة لتلك الجهود. وستبقى السويد ملتزمة التزاما تاما بدعمها، لا سيما من خلال مساهمتنا الكبيرة للبعثة المتكاملة وتعاوننا المكثف بشأن التنمية.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشاركم، السيدة الرئيسة، والآخرين قبلي الإعراب عن خالص التعازي إلى أسرة الضحية وإلى حكومة فرنسا على فقدهما.

ويسرنا أن نرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي، في المجلس. كما أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية وأرحب به في منصبه الجديد. إن هذا الوقت هام وصعب لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونحن نتطلع إلى العمل معه عن كثب. وأؤكد له دعمنا الكامل.

وإذ تدخل الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أشهرها الأخيرة، يجب على المجلس أن يقيم بشكل صحيح خطورة الحالة التي نواجهها في مالي. والصورة ليست جيدة. وقد زار المجلس مالي، قبل أكثر من عام، وكرر دعوته إلى إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وللأسف، فإن معظم الملاحظات الرئيسية التي أبديناها خلال بعثتنا لا تزال منطبقة الآن – من البطء في تنفيذ الاتفاق؛ والافتقار إلى الشمول، ولا سيما النساء والشباب؛ والشواغل المتعلقة بانعدام اللامركزية ووضع السلطات المؤقتة في الشمال؛ وضآلة التقدم المحرز في

إصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة. ومنذ ذلك الحين، تدهورت الحالة الأمنية وأصبحت أكثر تعقيدا، مع استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة واندلاع الاشتباكات القبلية في وسط مالي.

وإذ ننظر في مستقبل ولاية البعثة، ينبغي لنا أن نتساءل كيف يمكن أن تدعم الأمم المتحدة الهدف الأسمى المتمثل في تنفيذ اتفاق السلام. فهو يتكون من ٢٠ فصلا، مع مرفقاته، ويجب تنفيذ عناصره المتعاضدة بطريقة متوازنة. ونود أن نشدد على ضرورة مواصلة إحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإيواء المؤقت؛ وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. إن ذلك أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة في المناطق الشمالية والوسطى. وتقدر اليابان مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتكوين قوة مشتركة جديدة، تمثل ملكية الدول الأفريقية للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة. وينبغي للمجلس أن يدرس اقتراحه عن كثب ليرى كيف سيتفاعل مع البعثة المتكاملة.

إن ولاية البعثة المتكاملة متعددة الأبعاد، وأولويتها الاستراتيجية هي دعم الأطراف الموقعة في تنفيذ الاتفاق، وبخاصة الأحكام المتصلة بإعادة بسط سلطة الدولة. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات سياسية ومؤسسية، ويجب أن تكون جميع السلطات المؤقتة الخمسة في الشمال فعالة في تقديم فوائد ملموسة للناس. وقد حان الوقت للمجلس ليناقش بجدية الطريقة المثلى التي يمكن بها تكييف البعثة لدعم المؤسسات السياسية واحتياجات بناء المؤسسات الناشئة عن عملية السلام. وتتطلع اليابان إلى الإسهام بنشاط في هذه المناقشة الصعبة ولكن الضرورية.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في مالي. كما نرحب بحضور السيد عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي، لجلستنا.

ما فتئنا نرى أن التسوية المستقرة للحالة في مالي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تنفيذ جميع الأطراف بدقة للأحكام الواردة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نلاحظ الاتجاه الإيجابي في تنفيذه. ونرحب بإطلاق عملية إنشاء السلطات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس من البلد، فضلا عن إطلاق الدوريات المختلطة. ونعتقد أن هذا يمكن أن ينهي الجمود الحالي، وندعو مالي إلى الاستفادة من ذلك التقدم. كما نلاحظ الأهمية الكبيرة لمؤتمر الوفاق الوطني الذي عُقد بمبادرة من الحكومة. ونعتقد أنه أيضا سيوفر زخما لعملية السلام في مالي.

إننا نشعر بالقلق إزاء المسائل الأمنية المتبقية في مالي. إذ تستمر الهجمات التي يشنها الجهاديون على المرافق المدنية، وعلى الجيش المالي وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما يساورنا القلق إزاء امتداد النشاط الإرهابي – بما في ذلك، للأسف، نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي – إلى الجزء الأوسط من البلد وتزايده تعقيدا. ونرحب بالتصميم السياسي للأطراف المالية الذي مكن من تنفيذ اتفاق الجزائر على الرغم من الهجوم الهمجي الذي وقع في ١٨ كانون الثاني/يناير على معسكر تابع لآلية تنسيق العمليات. ونظرا للحالة، فإننا مقتنعون بأنه سيكون من المناسب تقديم الدعم الكامل لأطراف الاتفاق بدلا من التلويح بفرض جزاءات. وينبغي تعزيز التدابير الأمنية باتخاذ خطوات فعالة لحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في الشمال. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يتم إقرار الاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية. ونعلم أن باماكو تعكف بنشاط على ذلك في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية، لا يزال الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء يشكل التهديد الرئيسي

للأمن والاستقرار في ذلك الجزء من القارة. ويعمل الإرهابيون الدوليون هناك لزيادة أنشطتهم. وهم يحاولون توسيع نطاقهم الجغرافي، ونحن نشهد ظهور قادة وجماعات جدد. وقد وقع مؤخرا هجوم إرهابي على القوات الفرنسية، ونحن نتقدم بتعازينا إلى الفرنسيين في أعقاب مقتل جندي فرنسي.

كما يتأثر الوضع الأمني سلبا جراء الحدود التي يسهل اختراقها المفتوحة أمام الجماعات الإجرامية الدولية وعصابات الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغير ذلك من أعمال التهريب. ونُذكر بأن الإرهاب والتطرف العنيف في مالي ومنطقة الساحل جاءا من الخارج. فقد ظهر المتطرفون في المنطقة بعد تزعزع استقرار ليبيا. وسيكون من المستحيل إيجاد حل نهائي لمسألة الإرهاب في منطقة الساحل دون إحراز تقدم في التسوية الليبية. ونحن مقتنعون بأن اتخاذ خطوات منسقة، سواء من جانب الأفارقة أو المجتمع الدولي، سيظل أمرا هاما لمكافحة ذلك التطور. ونلاحظ في هذا الصدد مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإنشاء قوة إقليمية. بيد أنه أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن التدابير العسكرية لن تكون كافية. إذ يجب التصدي للإيديولوجيات المتطرفة بفعالية.

كما أننا بحاجة إلى القضاء على البيئة الخصبة عن طريق إيجاد حلول أكثر فعالية للمسائل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وتعزيز مؤسسات الدولة. وفي هذا الصدد، يصبح التنفيذ المتسق لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمنطقة الساحل موضوعا متزايد الأهمية. ويتعين أن نتأكد من أن هذه الآلية تعطي مردودا أكثر كفاءة. وفي ضوء وجهات نظر شركاء مالي، فقد أيدنا القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) الذي يمدد ولاية البعثة ويعززها. ونعتقد أن من شأن التنفيذ الكامل للقرار المساعدة في ضمان سلامة حفظة السلام وزيادة فعالية ودور البعثة في تحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية من مالي، وفي دعم عملية السلام ككل.

ويساورنا القلق تجاه أن أعداد العنصرين العسكري والشرطي في البعثة لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات المقررة. وندعو الأمانة العامة إلى أن تشارك بنشاط أكبر في ضمان وصول البعثة إلى المعايير اللازمة ووجود التناوب اللازم للوحدات. ولا ينبغي أن نجعل الجهود الرامية إلى كفالة حصول جميع حفظة السلام على ما يلزم من الخدمات الأساسية ووسائل الحماية في مؤخرة الاهتمامات. وينبغي أن تظل سلامة أفراد البعثة هي أولويتنا المطلقة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية. وبما أن هذه هي أول مرة يتكلم فيها أمام مجلس الأمن، أود أن أعرب له عن تمنياتي له بالنجاح وأن أؤكد له دعم وفد بلدي. وأود أيضا أن أشكر وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، السيد عبد الله ديوب، على حضوره هنا اليوم.

وأود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تعزيز الشفافية في عمل مجلس الأمن بعقد معظم جلساتنا لهذا الشهر في شكل جلسات إحاطات إعلامية علنية ومفتوحة. وقد أكدت أوروغواي، في المشاورات المغلقة السابقة بشأن الحالة في مالي، أنه لا يجري اطلاع السلطات المالية التي تحضر هذه الجلسات الفصلية بكل حسن نية إلا على القليل مما نوقش أو لا يتم إبلاغها بأي شيء في نهاية المطاف. ولذلك، نعتقد أنها فرصة جيدة لكي ينقل مختلف أعضاء المجلس مواقفهم مباشرة إلى حكومة مالي والبلدان الأخرى المهتمة بتطورات النزاع. ويؤسفنا أن الحالة في جمهورية مالي ماضية في التدهور، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أعمال الجماعات الإرهابية والمتطرفة المعادية لعملية السلام والمصالحة.

ونلاحظ مع الارتياح بيان وكيل الأمين العام بشأن التدابير المؤقتة التي مكنت من إنشاء وتشكيل سلطات ودوريات

مختلطة خلال شهر نيسان/أبريل. وتود أوروغواي أن تشدد وتؤكد مجددا على أن المسؤولية الرئيسية عن حفظ النظام وحماية السكان في جمهورية مالي تقع على عاتق سلطات مالي. ويقدم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها بوصفها دولة ذات سيادة. وفي الواقع، ما برح المجتمع الدولي يدعم مالي في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام في البلد بطرق شتى. فهو يقدم مساهمات مالية لتنفيذ المشاريع في شمال البلد؛ وأنشأ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ويعكف على تعزيزها؛ وينفذ مشاريع لبناء السلام بفضل صندوق بناء السلام. كما زار الأمين العام وبعثة مجلس الأمن البلد قبل عام.

أود أن أسلط الضوء على استنتاجات الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا في المقر في أيلول/سبتمبر من أجل توفير زخم جديد لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والذي شاركت في رئاسته كل من الجزائر ومالي والأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحقيق السلام في مالي سيتطلب التزاما راسخا وحازما من جانب الدولة، التي يجب أن تسعى للتوصل إلى حلول سياسية حقيقية ودائمة وشاملة للجميع كي تتمكن من التصدي لخطر الإرهاب.

وإنني أتفق مع ما قاله وكيل الأمين العام من أنه يجب علينا تحديد مجموعة من الأولويات التي تستهدف أولا تنفيذ اتفاق السلام بين الأطراف الثلاثة الموقعة. من ثم، وبعد أن تحقق حكومة مالي الاستقرار السياسي والمؤسسي، فإنها ستتمكن من معالجة المشكلة الأمنية من خلال استراتيجيات فعالة، بدعم من المجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أنه يجب أن يشعر جميع سكان مالي وكأنهم جزء من دولة واحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدولة أن تجعل وجودها ملموسا في جميع أنحاء البلد، وأن توفر الخدمات الأساسية لجميع السكان.

ونؤكد مرة أخرى أن أي إقليم تتخلى عنه الدولة يصبح أرضا خصبة لعمل الجماعات الإرهابية التي تستغل ضعف الناس هناك.

وتود أوروغواي أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن في مالي، كما وصف الأمين العام في تقريره (S/2017/271). ينبغي للمؤسسات المكلفة بكفالة القانون والنظام أن تتصرف بما يتفق تماماً مع المعايير الدستورية، مقدّمةً الحماية والضمانات للسكان المدنيين.

لقد قيل الكثير عن الحاجة إلى ترشيد موارد عمليات حفظ السلام، وتعتقد أوروغواي اعتقاداً راسخاً بأن ذلك ضروري. وفي هذا الصدد، من الضروري إبراز دور الدولة المضيفة في تحسين نتائج وفعالية العمليات في الميدان.

وفيما يتعلق بإمكانية فرض الجزاءات، كما أثيرت في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) وفي آخر تقرير للأمين العام، تهتم أوروغواي بتحليل الأثر الحقيقي لهذه التدابير ونطاقها، والأهم من ذلك كله موقف حكومة مالي في هذا الصدد. ولا نرى في احتمال فرض الجزاءات إلا وسيلة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام.

وفي الختام، تود أوروغواي أن تؤكد مرة أخرى أن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تتجاوز تلك الممنوحة عموماً لعملية حفظ للسلام، من حيث أنها تشمل أنشطة ممكنة لمكافحة الإرهاب. وقد صوتت أوروغواي مؤيدة القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) لأنها تعتبر أن الحالة الأمنية في مالي غير عادية، ولكن لا ينبغي تكرار هذه الإجراءات في ولايات حفظ السلام المقبلة. وباختصار، سنواصل العمل على إرساء الاستقرار في مالي وكفالة أن البعثة لم تعد أخطر عملية لحفظ السلام في العالم.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد جان – بيير لاكروا على توليه منصب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وأشكره على إحاطته الإعلامية الواضحة جداً والمفصلة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أود أن أشارككم، سيدتي، في توجيه عبارات التعازي إلى الوفد الفرنسي. لا تزال ذاكرة أعضاء المجلس حيّة من زيارة مقر عملية بارخان في نجامينا كجزء من رحلتهم إلى حوض بحيرة تشاد، حيث استطعنا أن نقدر تماماً الدور الذي يؤديه جنود العملية في المنطقة، وفي مالي على وجه الخصوص.

وأود أن أسلّط الضوء على نقاطٍ ثلاث: الحالة الأمنية والعملية السياسية وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

أولاً، يعرب وفد بلدي عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي. فقد بلغ نطاق الهجمات الإرهابية في الأجزاء الوسطى والشمالية من مالي مستوى غير مسبوق، وتحولت البعثة إلى إحدى أخطر بعثات حفظ السلام في العالم. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى وفاء الأطراف بالتزاماتها في القطاع الأمني. وكان الشروع في تسيير الدوريات المختلطة في غاو خطوة إيجابية إلى الأمام طال انتظارها. وينبغي أن نشجع حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على الإسراع في إطلاق دوريات مختلطة في كيدال وتمبكتو أيضاً. إن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء البلد هو أمر على نفس القدر من الأهمية من أجل السيطرة على الأمن. كما نؤيد مبادرة بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل في إنشاء قوة إقليمية، مما سيسهم في مكافحة انتشار الإرهاب والتطرف العنيف في مالي والمنطقة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالعملية السياسية. ومع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها، ظلّ التقدم على المسار السياسي محدوداً. ونعتقد أنه ينبغي للأطراف أن تضاعف جهودها لاستكمال تشكيل الإدارات المؤقتة في الشمال والانخراط في مشاورات وطنية شاملة تهدف إلى حل الخلافات القائمة في ضوء استعراض الدستور المقبل والاستفتاء عليه. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لهذه الجهود هو إجراء إصلاح شامل للمؤسسات الوطنية، الأمر الذي سيساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق ثمار السلام الحقيقي للشعب المالي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. نعتقد أن السلام المستدام في مالي لا يمكن تحقيقه دون دعم من البعثة. وتشيد أوكرانيا بشجاعة وتفاني الرجال والنساء في البعثة، الذين ما زالوا يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. ونظراً لأن البعثة لا تزال الهدف الرئيسي للهجمات الإرهابية، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز سلامة موظفيها وأمنهم.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق هي الفجوة الكبيرة في قدرات البعثة المتكاملة. فكما يشير آخر تقرير للأمين العام (S/2017/271)، ورغم اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، لم يتم نشر أي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين المأذون بهم ولا أي من الأصول العسكرية الإضافية. ولن تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية ما لم تتم معالجة الثغرات في القدرات.

وإن أوكرانيا، بصفتها من بلدان الأمم المتحدة المساهمة بقوات وأفراد شرطة ولا سيما في أفريقيا، تستكشف سبل القيام بدورها لتحقيق هذه الغاية.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بالسيد لاكروا في دوره الجديد وكيلاً للأمين العام لعمليات حفظ السلام وتشكره على إحاطته الإعلامية.

ونرحب بمشاركة وزير خارجية مالي، السيد ديوب، ونشكر فريق الوساطة الدولي، بما في ذلك الجزائر، على المساعي الحميدة.

ونعرب عن خالص تعازينا لوفاة أحد حفظة السلام الفرنسيين.

تدعم الصين الجهود التي يبذلها شعب وحكومة مالي لتعزيز عملية السلام. ونشيد بالعزم والعمل من جانب حكومة مالي في تطبيق اتفاق السلام والمصالحة في مالي. لقد شهد إنشاء السلطات المؤقتة في شمال مالي تقدماً في الآونة الأخيرة. فقد بدأت الدوريات المشتركة التي تسيّرها الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، وعُقد مؤتمر الوفاق الوطني بنجاح واعتمد تقريره النهائي، الأمر الذي ترحب به الصين.

وفي نفس الوقت، تواجه عملية السلام في مالي الصعوبات. وتتواصل الأنشطة الإرهابية في الانتشار، مما يشكل تحديات للحالة السياسية والأمنية في مالي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط عملية السلام والمصالحة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية. وأود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، يجب دعم مالي في تسريع تنفيذ اتفاق السلام. ونرحّب بالوعد الذي قطعته الأطراف الموقعة على اتفاق السلام بأنها ستواصل تعزيز عملية السلام. ونأمل أن توطّد جميع الأطراف إنجازاتها حتى الآن وأن تعمل بنشاط على تعزيز الحوار السياسي الشامل الذي يشمل جميع المناطق والمجموعات العرقية، والتعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق بحيث يمكن تحقيق السلام والمصالحة في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم البنّاء للسلام والتنمية في مالي. وينبغي أن تفضي الإجراءات التي يتخذها المجلس إلى الحفاظ على النتائج القائمة لعملية السلام والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف. وتشيد الصين بعمل أفرقة الوساطة الدولية في تعزيز محادثات السلام بين جميع الأطراف في مالي، وتأمل أن يواصل الفريق الاضطلاع بدور إيجابي في العملية السياسية.

ثانياً، يجب أن نساعد مالي على تعزيز قدراتها الأمنية وفي مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة قوات الأمن في مالي بحيث يمكن أن تعزز وجودها في المناطق الشمالية والوسطى وتتحمل تدريجياً المسؤولية عن صون الأمن الوطني. وينبغي لجميع الأطراف، بناء على طلب الحكومة المالية، تقديم المساعدة في مجالات جمع المعلومات الاستخباراتية والتدريب العسكري وإدارة الأسلحة والذخائر.

إن الأنشطة الإرهابية في مالي متفشية وكثيرة التنقل عبر الحدود. وتتطلب هذه المسألة نهجاً متكاملاً يقوم على التعاون الإقليمي. وترحب الصين بقرار رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء قوات مشتركة لمكافحة الإرهاب من أجل الأمن الإقليمي. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذا القرار. ونؤيد أفريقيا في حل القضايا الأفريقية بالوسائل الأفريقية وفي التصدي المشترك لخطر الإرهاب.

ثالثاً، نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتشيد الصين بالجهود الثابتة للبعثة الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في مالي.

وسنواصل دعم بعثة الأمم المتحدة. ونأمل أن تواصل البعثة التنسيق والتعاون مع البلد المضيف، وأن تساعد مالي على تعزيز بناء القدرات في مجال الأمن وتيسير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن البعثة منتشرة في بيئة معقدة وخطيرة؛ والحالة الأمنية خطيرة للغاية وثمة نقص حاد في الموارد، بما في ذلك في المعدات. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الأمن لأفرادها والاتصال مع البلدان المساهمة بقوات ومقدمي المساعدة. ويجب أن نضمن أن تتوفر للبعثة المعدات والموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها والدفاع عن نفسها.

والصين ثابتة في الوفاء بالتزامها تجاه عملية السلام في مالي. وفي الوقت الحاضر، هناك قرابة ٤٠٠ من حفظة السلام الصينيين في البعثة. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي بأسره من أجل الاستمرار في دعم عملية السلام والمصالحة في مالي وتقديم الإسهام الواجب في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أنوه بحضور السيد ديوب لجلسة اليوم. كما أود أن أرحب بالسيد لاكروا وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد.

نلاحظ إحراز تقدم مستمر على الساحة السياسية في مالي. ومن البوادر المشجعة عقد مؤتمر الوفاق الوطني وتسيير دوريات مشتركة جديدة في غاو واتخاذ مزيد من الخطوات لإنشاء السلطات المؤقتة في كيدال وغاو وميناكا. ولكن يذكرنا تدهور الحالة الأمنية واستمرار التهديد الإرهابي في المنطقة بضرورة القيام بالمزيد وبالمسارعة في تحقيق الاستقرار في البلد. ويكمن الحل في تنفيذ اتفاق الجزائر. وينبغي أن يشكل تنفيذ عملية الإصلاح الدستوري الجارية عنصرا رئيسيا في عملية الاستقرار الشامل التي تعزز الحوار بين الأطراف في البلد. ويجب أن يستمر هذا الحوار بعد الفترة الانتقالية.

إن الاستقرار في منطقة الساحل يتوقف إلى حد كبير على الاستقرار في مالي. ونحن نتشاطر قلق الأمين العام إزاء تزايد الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأشخاص. وتمثل هذه الآفات عقبات رئيسية أمام عملية السلام في مالي وفي المنطقة على نطاق أوسع. وفي شراكة مع الأمانة العامة والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، سنواصل بذل جهودنا من أجل إيجاد حلول لوضع حد لتلك التهديدات. وفي هذا الصدد، سنواصل تقديم المساعدات الثنائية.

وأود أن أُذكر بأن حماية التراث الثقافي تشكل جزءا من ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد أظهر المجلس التزامه بذلك الموضوع باتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي قدمته فرنسا وإيطاليا. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكما تاريخيا في قضية المهدي المتعلقة بتدمير التراث الثقافي في تمبكتو.

فيما يتعلق بالجهود الإقليمية، نرحب بمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإنشاء لواء لمكافحة الإرهاب ونشجع تلك البلدان والبعثة على تنسيق جهودهما في المنطقة. وبعبارة أعم، نعتقد أنه من المفيد وجود مستوى عال من التنسيق بين جميع الشركاء الدوليين العاملين في قطاع الأمن في مالي، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي وبعثة التدريب التابعة له وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أهمية إعادة إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي نعتقد أنها تشكل منبرا مركزيا للتصدي للتحديات في جميع أنحاء المنطقة.

ولا تزال البعثة تواجه تحديات رئيسية، ولا يمكننا أن ننسى الثمن الذي دفعته بالفعل من الأرواح البشرية. بيد أن ولاية البعثة قد أثبتت قدرتها على إدراج عدة مبادئ مبتكرة بالرغم من القيود اللوجستية ونقص المعدات. وأود أن أثني على البعثة والبلدان المساهمة بقوات وعملية بارخان الفرنسية على جهودها. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالتعازي لفرنسا ولأسرة الجندي الفرنسي من عملية بارخان، الذي قتل الليلة الماضية خلال مهمة في جنوب شرق البلد. وهذا بمثابة تذكير محزن بتزايد التهديد الإرهابي في المنطقة.

في الختام، أود أن أثني على جهود الأمانة العامة لضمان فعالية البعثة، كما يتضح من مؤتمر تشكيل القوات المقرر عقده في أيار/مايو. ويسعدني أيضا أن أتبادل المعلومات بشأن مساهمة

إيطاليا في الصندوق الاستئماني للبعثة. ويهدف الصندوق إلى دعم قوات الأمن المالية في أنشطتها المتعلقة بالعمل الشرطي ومراقبة الحدود في وسط وشرق البلد.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التحية لوزير خارجية مالي، معالي السيد عبد الله ديوب، والترحيب به. وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا لفرنسا ولزملائنا في فقدان أحد مواطنيهم، الذي كان يشارك في جهود حفظ السلام في مالي، ذلك البلد الذي قدم شعبه الكثير لأفريقيا.

وأود أن أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في مالي وعن أنشطة البعثة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئته على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعال. لقد كان من الواضح لنا خلال أول لقاء معه في باريس قبل بضعة أسابيع أنه يملك كل المهارات اللازمة للعمل بسرعة واقتدار في إدارة عمليات حفظ السلام، حتى خلال هذه الفترة المعقدة غير المسبوقة.

يشجعنا التقدم المحرز مؤخرا فيما يخص تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي أُبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونحيط علما بعقد اجتماع رفيع المستوى للجنة متابعة الاتفاق، والذي يسر استئناف الجهود لإنشاء إدارات مؤقتة في ثلاث مناطق ولتسيير دوريات أمنية مشتركة. ونحن نقدر الجهود التي بذلها فريق الوساطة الدولي لعقد ذلك الاجتماع ونعرب عن تقديرنا للأطراف على إظهار الالتزام بإحراز تقدم فيما يخص تنفيذ الجوانب الهامة لاتفاق السلام. كما نرحب بمؤتمر الوفاق الوطني، الذي عقد في باماكو في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل، كجزء من تنفيذ اتفاق السلام بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان قدر أكبر من الشمول في عملية السلام. ونحيط علما بنتائج المؤتمر الذي جمع بين الأطراف الموقعة ومختلف فئات المجتمع المالي، واختُتم باعتماد ميثاق وطني للوحدة والسلام والمصالحة. وقد أعطت هذه التطورات الأخيرة بعض الزخم لتنفيذ الاتفاق؛ والأمر يتطلب مواصلة تعزيزه. ويتعين استمرار دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وكما ذكر زملاء آخرون، ورغم أنه لا تفصلنا سوى ثلاثة أشهر عن نهاية الفترة الانتقالية، لا يزال تنفيذ الاتفاق يواجه بلا شك العديد من العقبات ولا يزال البلد يواجه تحديات هائلة للسلام والأمن. وتظل الحاجة إلى استعادة سلطة الدولة بصورة شاملة في المناطق الوسطى والشمالية من مالي حاسمة، ولكن استمرار انعدام الأمن في تلك المناطق يشكل تحديات خطيرة تحول دون النشر الفعال لموظفي الدولة ويدفع، في بعض الحالات، أولئك الذين شرعوا بالفعل في مهام عملهم إلى مغادرة المنطقة. ولا تزال مالي تواجه تهديدات أمنية خطيرة، متمثلة في الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع. ومما يدعو إلى بالغ القلق استهداف الإرهابيين والمتطرفين العنيفين للأطراف الموقعة بهدف عرقلة تنفيذ اتفاق السلام وإدامة حالة انعدام الأمن في الشمال.

ويؤكد الإعلان مؤخرا عن اندماج الجماعات المسلحة والإرهابية في مالي خطورة هذا التهديد.

ويتعين دعم الجهود التي تبذلها مالي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة عودة ظهور المتطرفين العنيفين والشبكات الإرهابية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بقرار بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بنشر قوة مشتركة قوامها ٠٠٠ ٥ فرد.

ونعرب عن تقديرنا للأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وندرك التحديات الهائلة التي تواجهها البعثة ونشير إلى اجتماع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة المعقود في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7874) لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز قدرة البعثة لتمكينها من الاضطلاع على نحو فعال بالمهام الموكلة إليها. وثمة حاجة إلى متابعة نتائج ذلك الاجتماع من أجل تزويد البعثة بالدعم اللوجستي اللازم. ونأمل أن يتيح لنا التجديد المقبل لولاية البعثة فرصة لمعالجة بعض هذه المسائل.

السيد أبو العطا (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي. كما أتوجه بالشكر إلى السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية وأنتهز هذه الفرصة لكي أهنئه على تولي مهام إدارة عمليات حفظ السلام وأؤكد له على دعم مصر الكامل له ولإدارته، إيمانا منا بأهمية قوات حفظ السلام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكإحدى أكبر الدول المساهمة في هذه القوات. كما أتقدم بخالص التعازي إلى الحكومة الفرنسية لفقدان أحد الجنود الفرنسيين في مالي.

إن الوضع في مالي له تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل. وتمتد تلك التأثيرات إلى شمال أفريقيا وجنوب أوروبا. وبالتالي، فإن عودة الأمن والاستقرار في مالي أولوية محلية ذات أبعاد إقليمية ودولية.

شهدت مالي تحديات وصعوبات بالغة منذ اندلاع الأزمة، ورغم الجهود المخلصة المبذولة من قبل الأطراف المالية وما حظيت به تلك الجهود من مساندة إقليمية ودعم دولي واسع. فإن ما تحقق على الأرض اليوم لم يسهم بالقدر المنتظر والمطلوب في تلبية تطلعات الشعب المالي إلى تحقيق الأمن السلام والتنمية المستدامة ورفع معاناته الإنسانية.

ولا خلاف على أهمية الدفع قدما بتنفيذ بنود اتفاق السلام والمصالحة في مالي، باعتباره الإطار الجامع للأطراف الراغبة في السلام. وإن الإسراع بتنفيذ بنوده سيوحد تلك الأطراف في مواجهة العدو المشترك، والمتمثل في الجماعات الإرهابية.

ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مساعدة مالي وتوفير الحماية للمدنيين. ولا يفوتني بهذه المناسبة التوجه بتحية وتقدير لشجاعة وتضحيات جنود وأفراد البعثة. إن الجيش الوطني المالي هو الطرف الأساسي المنوط به حفظ الأمن والاستقرار في الأراضي المالية. وبالتالي، فإن توفير الدعم اللازم وبناء قدرات وإعادة هيكلة القوات المالية أمر محوري.

لا أظن أن ما تم سرده من نقاط هو محل خلاف بين أي من الوفود أو الأطراف المعنية بالوضع في مالي. فهناك توافق واسع حول الصعوبات والتحديات وحتى الحلول. ولكن يتبقى العنصر الأهم، وهو آليات التنفيذ.

فمع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية لتنفيذ بنود اتفاق السلام والمصالحة في حزيران/يونيه المقبل، على مجلس الأمن من واقع مسؤوليته المنصوص عليها في الميثاق التعامل مع الوضع في مالي من منظور واقعي يستند إلى استقاء الدروس من أوجه القصور والبناء على مواطن القوة في سياسات وقرارات المجلس ذات الصلة بمالي، واتخاذ خطوات عملية في هذا السياق. ومن الأهمية إدراك الأدوات المتاحة واستغلالها على النحو الأمثل وفقا لقدراتها وحدود ولايتها. فالبعثة عنصر أساسي في تثبيت الاستقرار لا يمكن الاستغناء عنه، وذلك دون الخروج عن الولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ذي الصلة والمحددات المستقرة والمتوافق عليها لولايات قوات حفظ السلام. فمحاولة تعدي تلك الولاية ستعترضها

تعقيدات مفاهيمية وعملياتية لن تصب في صالح الهدف المرجو من نشر تلك القوات.

من ناحية أخرى، فإن تحرك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لنشر قوات إقليمية للتعامل مع الوضع في منطقة الساحل يجب أن يحظى بدعم واضح ومباشر من قبل المجلس والمجتمع الدولي، أخذا في الاعتبار أن تلك القوات الإقليمية، حال توافرت لها الإمكانيات الفنية والتدريبية، ستكون الأقدر على التعامل مع التحديات التي تتعرض لها المنطقة وإن بناء قدراتها الذاتية هو الضمانة الأساسية لاستدامة الأمن والاستقرار الإقليمي على المدى البعيد.

على الصعيد السياسي، فإن هناك حاجة لإجراء تقييم محايد وموضوعي لما تحقق حتى الآن ليكون بمثابة نقطة انطلاق ترسم خارطة للتحرك المستقبلي تعالج أوجه القصور وتُعظم من مردود التقدم المحرز. ويمكن تدارس آلية إجراء هذا التقييم بصورة لا تتعارض مع الآليات القائمة بالفعل، والتي تبذل جهودا مقدرة هامة لا يجوز التقليل من شأنها.

ختاما، أود التأكيد للسيد الوزير ديوب على أن مصر، بالتعاون مع أعضاء المجلس وعلى الصعيد الثنائي، لن تتوانى عن تقديم كافة سبل الدعم والمساندة لبلدكم وشعبكم الشقيق حتى عودة الأمن والاستقرار إلى كافة ربوع مالي.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنه لأمر طيب أن نرى معالي وزير الخارجية المالي ديوب ينضم إلينا في نيويورك مرة أخرى. ونتطلع إلى أن نسمع منه، بالنظر إلى حجم ما هو على المحك في بلده.

وتمثل وفاة جندي فرنسي بالأمس تذكرة صارخة أخرى بمدى خطورة هذه البيئة، وأنا أثني على التضحية التي قدمها.

كما أريد أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الواضحة جدا. وأود أن أرحب به. ونحن نتطلع حقا إلى العمل معه عن كثب فيما يتسلم مهامه وظيفته البالغة الأهمية.

تشجعنا التحركات التي شهدتها مالي مؤخرا لتنفيذ أحكام اتفاق السلام. وقد قال الممثل الدائم لفرنسا وغيره للتوه إن إنشاء سلطات مؤقتة في ثلاث من المناطق الشمالية الخمس هو خطوة إيجابية، وكذلك تسيير بعض الدوريات المختلطة التي تضم عناصر من الجماعات المنتمية للمناطق الشمالية والقوات المسلحة المالية. كما نرحب بانعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية، والذي شهد تمثيلا لمختلف فئات المجتمع المدني في مالي، بما في ذلك المنظمات النسائية والجماعات الشبابية والمنظمات غير الحكومية وقادة الأعمال التجارية والمقاتلون السابقون. وما فتئت المملكة المتحدة تحث على تحسين مشاركة المرأة في عملية السلام، والتي تمثل، كما أشار ممثل السويد بالفعل، عاملا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح. ولذلك، فإنه لأمر طيب أن المناقشات كانت إيجابية وشاملة للجميع وأنها ركزت على مستقبل البلد.

ومع ذلك، فإنني أعتقد أننا ينبغي أن نكون صرحاء على الملأ مثلما نحن في المشاورات الخاصة. إننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الافتقار الواضح للإرادة السياسية للتنفيذ الفعلي لاتفاق الجزائر للسلام لدى الأطراف الموقعة على الاتفاق. والتقدم بطيء جدا. وهو تقدم ضئيل ولا يمكن التنبؤ به. وقد حانت الآن الفرصة لتغيير ذلك.

وفي هذا السياق، فإن حالة حقوق الإنسان في مالي تستدعي اهتماما وثيقا. ويتناول أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/271) بالتفصيل الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدامات بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء القسري على أيدي أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية ومن الائتلاف ومن تنسيقية الحركات الأزوادية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لهذه الأعمال، ويجب إخضاع

مرتكبي هذه الانتهاكات للمساءلة. فالتصدي للإفلات من العقاب عنصر أساسي لتحقيق المصالحة.

وفي ذلك الصدد، أعتقد أيضا، وبشكل أعم، أن الصلة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن لا يمكن أن تكون واضحة أو صارخة أكثر من ذلك، على نحو ما سنناقشه في هذه القاعة في الأسبوع المقبل.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن تلك المسألة ما زالت مصدر قلق كبير. وعلى الرغم من بعض التحسينات، هناك خطر حقيقي من أن يُعكس مسار المكاسب السابقة. والتحديات التي تواجه البلد عديدة وواضحة. وتقرير الأمين العام الأخير يتناول بالتفصيل سهولة اختراق حدود مالي مشيرا إلى أن الجماعات المتطرفة العنيفة والعصابات الإجرامية المنظمة تواصل استغلال المناطق غير الخاضعة للسيطرة في البلد.

وعلاوة على الوجود القديم للتنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة في مالي، هناك الآن تهديد جديد من الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية على طول الحدود بين مالي والنيجر، يغذيه انعدام وجود الدولة. وقد قام ممثلا فرنسا وإيطاليا فعلا بتحديد السياق الاستراتيجي لذلك التهديد. وإذا استمر ذلك التهديد دون كابح، فإن تأثيره على مالي والمنطقة قاطبة قد يكون خطيرا.

وأود أن أشيد بالعمل الجاري الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في مالي، السيد النظيف. إن العنصرين العسكري والمدني لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يعملان في ظروف صعبة. والتهديد الذي يتعرض له موظفو الأمم المتحدة من جانب المفسدين العازمين على عرقلة عملية السلام آخذ في الازدياد. غير أن موظفي البعثة والقوات الفرنسية التابعة لعملية برخان يواصلون بذل قصارى جهودهم من أجل شعب مالي والمنطقة بشكل عام.

وكما ذكر آخرون، فإن تلك المهمة أقد أصبحت أكثر صعوبة بسبب استمرار النقص من حيث عدد القوات والمعدات. ومن الواضح أن هناك حاجة على وجه الاستعجال لتوفير الغطاء الجوي والقدرات الاستطلاعية وناقلات الأفراد المدرعة. ولذلك، ندعو البلدان المساهمة المحتملة إلى متابعة العروض التي قدمتها للانضمام إلى البعثة، ونرحب بالعرض الكبير الذي قدمته السنغال بتوفير المروحيات.

وكما قلت في بداية بياني، فإن الإصلاح السياسي هو مفتاح وقف عدم الاستقرار. ومن غير المقبول أن يتعين على البعثة أن تعمل بجد، وبتكلفة باهظة من حيث الأرواح البشرية والالتزام المالي، للحفاظ على بيئة مستقرة يمكن أن يترسخ فيها السلام إذا لم تغتنم أطراف الاتفاق تلك الفرصة للوفاء بوعودها. ورسالتنا الرئيسية بالتالي – حتى أكون واضحا تماما – أن نحث حكومة مالي والجماعات المعارضة إلى اغتنام الفرص، بناء على التقدم المحرز مؤخرا والمضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام. والبعثة تسهم في تهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام، وما من أحد يمكن أن يحقق ذلك السلام إلا الأطراف ذاتها.

السيد لورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، تعرب بوليفيا عن تقديرها لحضور فخامة السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

كما نضم صوتنا إلى أصوات زملائنا في تقديم تعازينا إلى حكومة وشعب فرنسا وأسرة الجندي في صفوف الجيش الفرنسي الذي فقد حياته أثناء أداء واجبه.

كما نعرب عن تقديرنا لعرض تقرير الأمين العام (S/2017/271) من جانب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جون – بيير لاكروا، وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له النجاح في عمله.

وتشيد بوليفيا بأعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وما تبذله من جهود من خلال الوفاء بولايتها لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي. ويؤسفنا أن ولايتها قد قُوضت جراء توغل عناصر متطرفة وإرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، لا سيما في شمال ووسط البلد. ويساورنا القلق إزاء استمرار حالة العنف التي تسببها تلك الجماعات، والتي تتواصل اليوم، مما يقوض بالتالي أهداف حكومة مالي المشروعة والأمم المتحدة والبلدان الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية التي أكدت من جديد التزامها بعملية السلام والحوار البناء بغية تحقيق الاستقرار في مالي بصورة نهائية.

وندين الهجمات التي تنفذها الجماعات غير النظامية والجماعات الإرهابية على قوات الدفاع والأمن المالية، وعلى البعثة من خلال وسائل متطورة ومعقدة وفتاكة تؤثر عرضا على المدنيين، وبالتالي، تسفر عن الوفيات وتؤدي إلى تشريد ونزوح الناس إلى البلدان المجاورة. وندين بشدة استخدام الألغام المضادة للأفراد والأنواع المماثلة من الأسلحة، التي ما زالت تتعرض للخطر السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن للحكومة المالية.

وبوليفيا، من جانبها، تعرب عن قلقها إزاء العنف الموجه ضد المدنيين. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام، ارتكبت الجماعات غير النظامية الجرائم، بما في ذلك الاعتداء الجنسي ضد النساء والفتيات والفتيان، ووردت تقارير عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، وتجنيد الأطفال والهجمات على موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونطالب الجماعات المسلحة بإلقاء أسلحتها وتسريح أفرادها. كما نحثها على تنحية أي خلافات طائفية قد تكون لديها وتعرقل الحوار البناء، وعلى توطيد الاتفاقات السابقة من أجل إنهاء النزاع. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر ونشدد على أهمية ما تقوم به حكومة مالي من سعي دؤوب في إطار عملية تؤدي إلى المصالحة وإحلال السلام والتفاهم من خلال حوار شامل يرسي أسس الاستقرار. وندعو البعثة إلى مواصلة العمل مع حكومة مالي لتحقيق تلك الأهداف وزيادة التنسيق في إطار احترام سيادة مالي واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وأخيرا، تدرك بوليفيا صعوبة العملية التي يمر بها بلد مالي الشقيق، والتي لم تؤد إلى الاستقرار والسلام اللذين يحتاج إليهما. ولذلك، فإننا نحث البلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، بصفة عامة، على مواصلة المساهمة بنشاط في إيجاد الوسائل الملائمة اللازمة لتحقيق نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها النهائي من خلال المبادرات السياسية والتهدئة ودعم عملية المصالحة النهائية من أجل الشعب المالي.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لزملائنا الفرنسيين في فقدان الجندي الذي كان يشارك في عمليات حفظ السلام في مالي.

ونرحب بحضور معالي السيد عبد الله ديوب في القاعة. ونهنئ السيد جون بيير لاكروا على تعيينه الجديد، ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه، ونقدم له دعمنا. ونشكره على المعلومات المستكملة عن زيارته إلى مالي.

وأود أن أثير عدة أولويات رئيسية بالنظر إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من المقرر أن تنتهي في غضون ثلاثة أشهر.

وتحيطا كازاخستان علما بالجهود التي بذلتها حكومة مالي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٥. غير أننا، نظرا لأن التوترات لما زالت سائدة، نشجع على مواصلة الحوار بغية الحد من التوترات فيما بين الجماعات المسلحة وما يترتب عنها من عدم الاستقرار الذي

تسببه. ولذلك، من الضروري إشراكها في عملية السلام بغية إدماجها في هياكل الدولة.

وعلى وجه الخصوص، فإن الدوريات المختلطة لقوات الأمن المالية والمتمردين في غاو التي تجري منذ ٢٣ شباط/فبراير يمكن تمديدها تدريجيا. وبالمثل، فإن عمل الإدارة المؤقتة في المدن الثلاث كيدال وغاو وتمبكتو ينبغي تعزيزه للنهوض باتفاق السلام. والمحاولات التي تقوم بها الجماعات المسلحة لعرقلة عملية السلام يجب أن تُمنع من خلال التنفيذ الفعال لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبلدنا يتفق تماما مع رأي الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما أعربت عنه في بيانها المشترك الصادر في ٧ آذار/مارس، بأن وضع اتفاق السلام في إطار عملية الجزائر هو السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم. ودور الوساطة الجدير بالثناء الذي تقوم به الجزائر يجب أن يُدعم بصورة كاملة مع التركيز على تعزيز التسوية السياسية باعتبارها الحل النهائي.

وتؤكد كازاخستان من جديد دعمها لجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة الصحراء والساحل لتعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي. ووضع استراتيجية إقليمية هو أكثر الوسائل فعالية لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك، فإننا نشجع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر – على المضي قدما في إنشاء قوة إقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في إدانة الهجمات العنيفة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وقوات الأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والأفراد الفرنسيين.

إن ظهور خمسة كيانات من عباءة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قد زادت زيادة كبيرة التهديد الإرهابي في البلد وفي المنطقة. وبصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، فإنني أحث بقوة قوات الأمن الدولية والقوات المسلحة المالية على تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب.

وهذه الحالة المزعزعة للاستقرار تعني أنه يجب على المجتمع الدولي أن يجد السبل لتعزيز قوات الأمن المالية بالمساعدة المالية والتقنية. إن القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي مؤخرا بتمديد بعثة بناء القدرات في مالي حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ هو أمر مرحب به باعتباره استراتيجية حكيمة. فالبعثة تسهم إسهاما كبيرا في إصلاح قطاع الأمن.

وأدت الحالة الأمنية الهشة المُتسمة بزيادة في العنف العرقي إلى تدهور حقوق الإنسان التي ينبغي أن يتناولها المجلس. وتتمثل إحدى المسائل ذات الصلة في معالجة تظلمات وإحباطات مختلف المجتمعات المحلية، وبخاصة الشباب المعرضين للخطر الذين لا يستفيدون من اتفاق السلام في حياتهم اليومية، بما في ذلك أولئك الذين يمكن أن تجندهم الجماعات العنيفة.

إننا نحيي الرجال والنساء الشجعان العاملين في البعثة لتضحياتهم، ونشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على ما أسهمت به من أفراد، وكذلك البلدان التي قدمت إليها المعدات التقنية العسكرية التي تشتد الحاجة إليها، مثل الطائرات العمودية وناقلات الأفراد المصفحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية ووزير الخارجية ديوب على حضوره هنا اليوم.

إن تأييد مالي لأهداف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أمر هام. ونحن نقدر اهتمامه شخصيا بتشاطر آراء حكومته معنا.

وفي وقت لاحق اليوم، سيستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ورسالتي هي أننا نحتاج إلى إعطاء بعثات حفظ السلام ولايات يمكنها تحقيقها فعليا. ونحن بحاجة إلى أن نرى الحكومات المضيفة وحفظة السلام تعمل معا من أجل جعل حياة الناس أكثر أمانا على أرض الواقع. ويتعين علينا أن نتأكد من أننا نساند حفظة السلام عندما لا يتمكنون من أداء أعمالهم. ونحن بحاجة إلى التأكد من أن لدى البعثات معايير للمساءلة.

وسيكون لدينا الكثير مما نقول بعد ظهر اليوم بشأن حفظ السلام، ولكن البعثة في مالي تمثل مثالا هاما حيث تعتقد الولايات المتحدة أن مجلس الأمن يحتاج إلى التمعن فيها. فهذا هي أكثر بعثات حفظ السلام خطورة في العالم. ونحن نضع القوات بحيث تتعرض للأذى، طالبين إليهم حفارة الصحارى حيث يزدهر تنظيم القاعدة. إن الولايات المتحدة ممتنة جدا للبلدان الشجاعة المساهمة بقوات، وندين بأشد العبارات الجبناء الذين ما زالوا يهددونهم.

ولكن البعثة اليوم تواجه مشكلتين. الأولى هي أنه في كثير من أجزاء كثيرة من مالي لا يوجد سلام كي تحافظ عليه الخوذ الزرق. لقد انقضى ما يقرب من عامين منذ أن وقعت الحكومة والجماعات المسلحة التي وقعت اتفاق السلام. ترحب الولايات المتحدة بتشكي ثلاث من السلطات الخمس المؤقتة في المناطق الشمالية في مالي، لكننا لا نزال نرى التأخير بعد تأخير في تنفيذ اتفاق السلام فعليا. فالحكومة غائبة من كثير من أنحاء البلد، وبالتالي لا توفر سوى الترر اليسير من الخدمات على الرغم من الاحتياجات الإنسانية للشعب المالي. والعنف يزداد سوءا، والجماعات المسلحة لا تلقي بأسلحتها، والجماعات الإرهابية تعمّق تعاونها مع بعضها البعض. ولذلك، لدينا حفظة السلام في الميدان لدعم اتفاق سلام لا يكتسب زخما.

والمشكلة الثانية هي أن معدات البعثة ببساطة لا تلبي المعايير. والقوة مكلفة بجعل وجودها ملموسا لمواجهة تأثير المتطرفين والجماعات المسلحة، ولكن النقص المزمن في معدات قوة حفظة السلام في مالي يضطرهم إلى تقليص عملياتهم. وإليكم هذه الأمثلة. وحتى مع تزايد خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لا تعمل القوة إلا بنسبة ٦٢ في المائة من عدد ناقلات الأفراد المدرعة التي يفترض نشرها. وبدون عدد كاف من الناقلات، لا يمكن لحفظة السلام تسيير دوريات تتجاوز كثيرا قواعدها في الأماكن حيث أكثر فئات شعب مالي حاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٦، لم تبلغ نسبة الدوريات متوسطة أو بعيدة المدى في القطاع الغربي الخَطِر سوى ١٠ في المائة. وهذا يعني أن حفظة السلام في مالي لا يستطيعون أن يكونوا موجودين في المناطق حيث يزدهر المتطرفون.

وهناك مشكلة أخرى هي نقص الطائرات العمودية في البعثة. فكثير من القواعد التابعة للقوة توجد في مناطق نائية جدا. فبدون الطائرات العمودية، يجب على حفظة السلام في مالي سلوك طرق غادرة للوصول إلى تلك القواعد. وانعدام الطائرات العمودية يعني أن زمن الاستجابة للإجلاء الطبي سيكون طويلا جدا أكثر مما يجب عند مواجهة حفظة السلام المشاكل. وهذه حالة خطيرة، ولكن إذا تصرفنا بسرعة، فهناك أمل. وبمقدورنا، بل من واجبنا، أن نحسن أداءنا. نحن بحاجة إلى البدء بالعملية السياسية. ولهذا السبب، نقدر حضور وزير الخارجية هنا اليوم. تدرك الولايات المتحدة أن بوسع حكومة مالي أن تفعل المزيد من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

ونحن ندعو الحكومة إلى التركيز فورا على بسط سلطة الدولة، وجميع الأطراف الثلاثة الموقِّعة على الاتفاق إلى الوفاء

بالتزاماتها بوقف العنف. وهذا سيجعل مالي أكثر أمانا وأكثر استقرارا. ويمكننا أيضا أن نعمل بجد أكثر لمعالجة أوجه النقص في البعثة. فالموارد متوفرة. وبينما حفظة السلام في مالي بحاجة ماسة إلى ناقلات أفراد مصفحة إضافية، فإن حفظة السلام في جنوب لبنان لديهم أضعاف عدد الناقلات في مالي، والحاجة إليها أقل. وتعهدت البلدان بمزيد من المعدات إلى حفظة السلام في مالي. وتحث الولايات المتحدة تحث البلدان على الوفاء بها بأسرع ما يمكن. ويجب على البلدان المساهمة بقوات في البعثة الوفاء بالتزاماتها أيضا بتزويد قواتها بالتدريب والمعدات اللازمين للعمل في هذه الظروف الصعبة.

وأخيرا، لا يمكن أن تقتصر محادثاتنا في مجلس الأمن بشأن بعثة حفظ السلام في مالي، على المعدات. إذ يجب أن تكون ولاية البعثة معقولة ويمكن تحقيقها. ولهذا السبب، في الأشهر المقبلة، ستمحص الولايات المتحدة مهام القوة الصادر بها تكليف وتوزيع أفرادها. وأنا متأكد من أن المجلس متفق على أن ضرورة أن يكون حفظة السلام في مالي مجهزين لتحقيق النجاح. نحن نريد ولاية تساعد البعثة على الاضطلاع بدور أكثر فعالية. إن حفظة السلام في مالي يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية، ولكن مهتهم أمر هام. ويخاطرون بحياتهم كل يوم من أجل مساعدة الشعب المالي. وبالعمل معا، بوسع المجلس والبلدان المساهمة بقوات والداعمون في المجتمع الدولي أن يساعدوا عملية حفظ السلام هذه على إحراز تقدم حقيقي نحو دعم السلام في مالي. وليس لدينا وقت نضيعه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي في جمهورية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): يسرني دائما أن أخاطب مجلس الأمن بشان استعراض التقرير الفصلي (S/2017/271) للأمين العام عن الحالة في مالي. معي هنا اليوم السيد محمد المختار، وزير المصالحة الوطنية وأحد أعضاء المجلس الدبلوماسي التابع لرئيس جمهورية مالي.

يحيط وفد مالي علما بتقرير الأمين العام، ونشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لاكروا على عرضه للتقرير.

ومنذ استعراض المجلس للتقرير (S/2016/1137) السابق للأمين العام عن الحالة في مالي، في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7864)، تم إحراز تقدم كبير في مجالات السياسة والأمن، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وحماية حقوق الإنسان والتنمية والعمل الإنساني. ويسعدني أن التقرير يؤكد ذلك التقدم المحرز ويقر بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد – تحت قيادة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، والتزامه الثابت.

وفي الخطاب الذي وجهه الرئيس للأمة بمناسبة السنة الجديدة، أعلن عن تدابير هامة في ٢٠١٧، في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

واليوم، يسرني أن أؤكد للمجلس أنه بالإضافة إلى العديد من التدابير المؤسسية الجارية، مؤتمر الوفاق الوطني، الذي عقد في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل في باماكو، قد اختتم بنجاح. وكانت هذه فرصة لكي يتجمع أطفال مالي معا، وأوفى المؤتمر بوعده: كان جامعا تماما، حيث استطاع جميع أصحاب المصلحة الماليين بدء المسيرة معا على درب السلام والمصالحة الوطنية، بما في ذلك حكومة مالي وتنسيقية الحركات الأزاوادية وائتلاف الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية المعارضة وجميع القوى النشطة في البلد. وكانت المناقشات صريحة ومتعمقة، بروح من حرية التعبير الكاملة، تمشيا مع المادة ٥ من الاتفاق، وأسفرت عن توصيات هامة ستشكل الأساس لوضع ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية، تحت رعاية رئيس الجمهورية.

وثمة خطوة رئيسية أخرى في تنفيذ الاتفاق هي الحل الوسط الذي توصلت إليه الأطراف في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته لجنة رصد الاتفاق في ١٠ شباط/فبراير لإنشاء سلطات مؤقتة لجميع المناطق في شمال مالي. وأنشئت السلطات المؤقتة بالفعل في ٢٨ شباط/فبراير في كيدال وفي ٢ آذار/مارس في غاو وميناكا. ووفقا للمشاورات التي أجراها الممثل السامي لرئيس الجمهورية المسؤول عن تنفيذ الاتفاق، نأمل أن نرى إنشاء السلطات المؤقتة في تمبكتو وتاوديني بحلول ١٣ نيسان/أبريل، بإذن الله.

وفي مجال الدفاع والأمن، اتخذت حكومة مالي التدابير اللازمة لتفعيل الدوريات المختلطة. إن الهجوم الإرهابي على آلية تنسيق العمليات في غاو في ١٨ كانون الثاني/يناير، على قدر ما هو مروع، لم يضعف عزم الأطراف المالية على ضمان نجاح العملية. كما أن إصلاح قطاع الأمن يجري أيضا، وكذلك عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبموازاة ذلك، فإن عملية استعراض الدستور جارية أيضا. والهدف هنا هو التركيز على الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام، ولا سيما من خلال إنشاء الدائرة الثانية في البرلمان. وقد أحالت الحكومة إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون بشأن هذه المسألة، التي ستتم إحالتها، بمجرد أن تقرها، إلى شعب مالي عن طريق الاستفتاء بحلول نهاية السنة.

وإلى جانب هذه التدابير، فإن الحكومة تواصل جهودها الإنمائية على أرض الواقع، عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، من خلال برامج مثل برنامج الطوارئ من أجل التنمية في شمال البلد وبرنامج التعمير والإنعاش الاقتصادي.

لقد تسنى تحقيق أوجه التقدم التي وصفتها للتو، كما ذكرت آنفا، بفضل قيادة رئيس جمهورية مالي والتزامه الشخصي الوطيد وإعادة بناء الثقة تدريجيا بين أصحاب المصلحة في مالي. غير أن هذه الإنجازات التي لا تزال هشة ينبغي ألا تجعلنا نغفل عن العديد من التحديات التي لا تزال تواجه العملية. وتشمل هذه التحديات مسائل تتصل بتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق ومن أجل عمليات التجميع والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء إقليم مالي، كما ذكر أعضاء المجلس توا، وهو هدف استراتيجي ذو أهمية قصوى بالنسبة لحكومة بلدي؛ وتوفير فوائد السلام للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الأزمة، أساسا لجميع أبناء الشعب المالي، الذين يعانون من آثار الأزمة.

إن الحالة الأمنية في وسط مالي تشكل أيضا مصدر قلق للسلطات المالية. وبغية مواجهة التحدي، اتخذنا التدابير الثلاثة التالية.

التدبير الأول هو اعتماد خطة أمنية متكاملة لهذه المناطق تهدف إلى ضمان وجود وتشغيل الإدارة العامة على جميع المستويات وكذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأن تمكننا من مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة فضلا عن تنسيق ورصد وتقييم استراتيجية مكافحة انعدام الأمن والإرهاب في المنطقة الوسطى.

ويهدف التدبير الثاني إلى تفعيل الآليات التقليدية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها، والتدبير الثالث هو إنشاء فريق من القضاة الذين سيعملون مع الزعماء التقليديين في إطار العدالة الانتقالية. وسيتطلب تنفيذ هذه التدابير دعما كبيرا من جميع أعضاء المجلس وجميع الشركاء.

وبعد مرور عشرة أشهر على اعتماد القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، أود أن أشير إلى أن الأحكام ذات الصلة من القرار، للأسف، لا تزال صعبة التنفيذ على أرض الواقع، لا سيما بسبب الثغرات التي أكد أعضاء المجلس عليها للتو فيما يتعلق بالقدرات التشغيلية التي تحتاجها البعثة للاضطلاع بولايتها على نحو مناسب.

وهنا، أود أن أشدد على ضرورة أن يوفر المجلس لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الوسائل اللازمة لكي تضطلع على نحو كامل بولايتها لتحقيق الاستقرار في مالي، ولمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة تدريجيا في جميع أراضي البلد.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان السفير سيك، ممثل السنغال، نشر قوة رد سريع، مؤلفة من وحدة سنغالية، ضمن البعثة. وأود أيضا أن أشدد، شأن العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك الصين ومصر وكازاخستان والسنغال، على ضرورة تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن المالية. في الواقع، وبغض النظر عن طبيعة الولاية، فإن حكومة مالي وقوات الدفاع والأمن المالية، التي لا ترتبط بقيود من حيث الولاية أو الجدول الزمني، هي التي يجب أن تنجز العمل على أرض الواقع. إن قواتنا، اليوم، هي التي تقف على الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب وهي التي تعاني أعلى الخسائر، لذلك فمن المهم للغاية النظر في هذه المسألة بالتوازي مع تعزيز البعثة نفسها.

وأود هنا أن نكرر مناشدتنا لجميع الشركاء الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها من أجل تعزيز عملية السلام في مالي.

وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لا يزال تصاعد هجمات الجماعات الإرهابية والمتطرفين العنيفين وتجار المخدرات ضد السكان المدنيين؛ وعلى قوات الدفاع والأمن المالية، كما أشرت للتو؛ وضد القوات الدولية؛ ومؤخرا، ضد الحركات الموقعة التي قد أصبحت بشكل متزايد هدفا للإرهابيين.

نحن نواجه التحدي الإرهابي إلى جانب بلدان منطقة الساحل وبقية العالم، لأن هذا التحدي والتهديد ذو طابع عالمي. إن مجلس الأمن على علم جيد، كما ذكر عضو بارز في المجلس، بشأن الحالة في ليبيا والتهديد الذي تمثله لمنطقة الساحل. لقد قام المجلس الشهر الماضي بزيارة منطقة حوض بحيرة تشاد وشهد خطورة الحالة في الكاميرون ونيجيريا والنيجر وتشاد بسبب أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية.

ولمواجهة هذا التحدي الأمني المقلق، قرر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خلال مؤتمر قمتهم العادية الثاني الذي عقد في باماكو في ٦ شباط/فبراير، إنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير المشروعة في جميع أنحاء إقليم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

تنسّق مالي هذه العملية، بصفتها الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل إنشاء هذه القوة بأسرع ما يمكن. وسينظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مفهومها الاستراتيجي للعمليات خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٣ نيسان/أبريل، وسيقدمه بدوره إلى مجلس الأمن للموافقة عليه.

وحالما يتلقى مجلس الأمن مفهوم العمليات، فإنني آمل بشدّة أن يعالج هذه المسألة بسرعة ويأذن دون تأخير بنشر هذه القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم ماليّ من الأمم المتحدة وشركاء مالي، وهو الأمر اللازم لعملها. وإنني أرحب بدعم الأمين العام لإنشاء القوة، والتي ستعمل بالتنسيق الوثيق وفي انسجام تام وبالتكامل التام مع البعثة المتكاملة وقوة بارخان وجميع البلدان والمؤسسات والشركاء المعنيين في المنطقة. وأود أيضاً أن أقول إن هدف رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ليس المشاركة في حرب لا نهاية لها. ونعتقد أننا بالمشاركة في هذا الكفاح ضد الإرهاب نقوم بتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لنجاح البعثة المتكاملة في الاضطلاع بأعمالها. وبالقيام بذلك، فإننا ندرك تماماً أننا أصبحنا جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبالتالي، لا يمكن للقوة إلا تهيئة الظروف لتحسين تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان المشار إليها في الفقرات من ٣٣ إلى ٤٠ من تقرير الأمين العام، فقد أحاطت حكومة مالي علماً بالإحصاءات المقدّمة. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية حالات الانتهاكات المزعومة التي تم توثيقها وتعزى إلى الحكومة قد جرت في مناطق لا توجد فيها وحدات القضاء والتحقيق بسبب انعدام الأمن. وعلى أي حال، فإنني أؤكد مجدداً عزم السلطات المالية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المثبتة ومعاقبة فاعليها عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إننا نتعامل في هذه المرحلة مع دلائل ولا يمكن تحديد الوقائع إلا بتحقيق يجري على أرض الواقع ويتيح لنا تدريجياً تقديم الجناة إلى العدالة.

ولا أريد أن أختتم بياني دون الإعراب عن أحرّ تهاني حكومة مالي إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح وأنتم تترأسون المجلس. وأتوجه بالتهاني أيضاً إلى المملكة المتحدة على توجيهها الممتاز لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي، التي كان أحد معالمه البارزة اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن حماية التراث الثقافي. وإن مالي، التي كانت ضحية تدمير لجزء من تراثها الثقافي خلال احتلال المناطق الشمالية، قد أصبحت – بطبيعة الحال – من المشاركين في صياغة هذا القرار، الذي استهلته فرنسا وإيطاليا، اللتين أشيد بهما.

وأود أيضاً أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام السابق، خلال السنوات الست الطويلة التي قاد بها إدارة عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ السيد جون – بيير لاكروا على الثقة الموضوعة فيه من الأمين العام عندما عُيّن على رأس إدارة عمليات حفظ السلام. وأود أن أؤكد له التعاون الكامل من وفد بلدي مالي في تأديته تلك المهمة. ويسعدني أن أعرب، مرة أخرى، عن امتنان شعب وحكومة مالي للأمم المتحدة؛ وللبلدان والمؤسسات الأعضاء في لجنة متابعة الاتفاق، برئاسة الجزائر؛ وللبلدان المساهمة بقوات؛ وللمجتمع الدولي على التضحيات التي بذلوها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة في مالي.

كما أود أن أشيد بجميع ضحايا هذه الأزمة – مدنيين وعسكريين، أجانب وماليين – الذين قضوا بشرف في ساحة المعركة. وأودّ أن أذكر جوليان باربيي، وهو جندي فرنسي فقد حياته أمس أثناء تأديته مهمة في مالي. وأود أن أعرب للمجلس وللرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند ولشعب فرنسا عن خالص تعازي رئيس جمهورية مالي وشعب مالي كله. هذه مأساة وهي تذكّرنا مرة أخرى بالتضحيات التي قدمتها فرنسا والعديد من البلدان الأخرى لتحقيق الاستقرار في بلدنا. ونأمل أن هذا الجندي لم يمت عبثاً.

وأخيراً، أرحب بالجهود التي تبذلها قوات بارخان الفرنسية والعمل الممتاز لرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، التي يرأسها الممثل الخاص محمد صالح النظيف، والذي تتمتع حكومة مالي بعلاقة عمل تعاونية ممتازة معه.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إنني استمعت إلى أعضاء المجلس وأتفهم التوقعات التي أعرب عنها الأعضاء على هذه الطاولة. وأفهم أيضاً نفاد الصبر الذي يشعر به كل عضو ويجسده شعب مالي في الميدان، الذين يريدون لنا التحرك بسرعة أكبر بكثير في كفالة أمن بلدنا وحمايته وضمان استقراره. لقد سمعت تلك الرسالة بصوت عال وواضح وسأنقلها إلى أعلى السلطات في مالي.

وأنا مقتنع بأننا سوف نفعل كل ما في وسعنا لمواصلة التمتع بالثقة التي وضعها المجلس في بلدي وشعبي. ونأمل أن نتمكن، بعون الله، في الأشهر والأسابيع المقبلة من إدخال

دينامية جديدة على عملية السلام في مالي لضمان إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر معالي السيد ديوب على بيانه. فحضوره يحظى ببالغ التقدير، ونحن جميعاً بحاجة إلى أن نستمع إلى أفكاره. كما نود مرة أخرى أن نهنئ السيد لاكروا. ونتطلع للعمل معه كذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.